السوق يترقب تأثيرات سلالة دلتا وسط مخاوف من عودة الإغلاقات

ارتفاع أسعار النفط بدعم انخفاض المخزونات الأميركية

ارتفعت أسعار النفط الخام في التعاملات الصباحية، بدعم انخفاض المخزونات الأمريكية، فيما تترقب السوق تأثيرات سلالة «دلتا» وسط مخاوف من عودة الإغلاقات.

وأظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي الأولية، تراجع المخزونات بمقدار 4.7 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي بتاريخ 23 يوليو 2021.

وتصدر خلال وقت لاحق، البيانات النهائية لمخزونات الخام في الولايات المتحدة عن الأسبوع الماضي، وتصدر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وتشهد الأسواق زيادة تدريجية بالطلب العالمي على النفط، يقابلها مخاوف من تسارع أكبر بالإصابات المتحور الهندي لفيروس كورونا «دلتا».

وعند الساعة (08:15 ت.غ)، صعدت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أكتوبر، بنسبة 0.48 بالمئة أو 36 سنتا، إلى 74.84 دولارا للبرميل.

وسجلت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر زيادة بنسبة 0.54 بالمئة أو 39 سنتا إلى 72.04 دولارا للبرميل.

وتبدي أسعار النفط تماسكا من توقعات زيادة الطلب على الخام لما تبقى من العام الجاري، وسط استئناف قطاعات حيوية تعتمد على المشتقات النفطية، أبرزها حركة الطيران، وتخفيف القيود في الأسواق الرئيسة، بعد تأثرها طيلة أكثر من عام بالجائحة.

خلال النصف الأول من العام الجاري

تركيا: صادرات سيارات الركاب تناهز 5 مليارات دولار

شارفت صادرت تركيا من السيارات، على بلوغ 5 مليارات دولار، خلال النصف الأول من العام الجاري.

وبحسب معلومات حصلت عليها الأناضول من اتحاد مصدري السيارات بولاية بورصة (غرب)، وصلت صادرات سيارات الركاب التركية، إلى أسواق قرابة 100 دولة ومنطقة حرة حول العالم، خلال الفترة بين يناير- يونيو 2021.

وبلغت عائدات صادرات سيارات الركاب، خلال الفترة المذكورة، 4 مليارات و923 مليون و650 ألف دولار، بزيادة عن العام الماضي، بلغت 14.6 بالمئة.

وشكلت صادرت سيارات الركاب، 34.23 بالمئة من إجمالي صادرات السيارات التي تنتجها البلاد.

واستحوذت فرنسا على النسبة الأكبر من سيارات الركاب بقيمة تجاوزت 943 مليون و968 ألف دولار، تلتها إيطاليا بـ504 مليون و281 ألفا، ثم ألمانيا بـ462 مليون و449 ألف دولار.

ويضم قائمة الدول العشرة الأُوَل التي استوردت سيارات الركاب من تركيا، 7 دول أوروبية.

كما شهدت الفترة المذكورة، تصدير سيارات ركاب إلى اليابان بقيمة 8 ملايين و270 ألف دولار، وإلى تونس بقيمة 26 مليون و510 ألف دولار.

نمو «أبل» 93 بالمئة للربع الثالث من السنة المالية الحالية

قفزت أرباح شركة «أبل» الأمريكية لصناعة الإلكترونيات، بنسبة 93.2 بالمئة خلال الربع الثالث المنتهي في يونيو الماضي من السنة المالية الحالية، وسط مبيعات قوية لمنتجاتها.

وقالت الشركة في بيان خلال وقت مبكر الأربعاء، إن أرباحها في الربع الثالث سجلت 21.74 مليار دولار، صعودا من 11.25 مليار دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

ويعود ارتفاع الأرباح، إلى زيادة الطلب على منتجات الشركة، وبالتحديد جهازها الذكي «آيفون 12»، ومنتجاتها الأخرى، أبرزها الأجهزة اللوحية «آيباد»، خلال شهور جائحة كورونا.

وصعدت إيرادات الشركة خلال الربع الماضي إلى 81.43 مليار دولار، مقارنة مع 59.7 مليار دولار على أساس سنوي، إذ أدت عمليات الغلق الواسعة التي استمرت حتى قبل شهور قليلة، إلى زيادة الطلب على الأجهزة الذكية.

وخلال الربع الماضي، بلغت قيمة مبيعات الشركة من أجهزة آيفون، نحو 39.57 مليار دولار، صعودا من 26.4 مليار دولار على أساس سنوي.

فائض تجارة السعودية يصعد 110.7 بالمئة في 5 أشهر

صعد فائض ميزان تجارة السعودية الخارجية النفطية وغير النفطية (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات)، بنسبة 110.7 بالمئة على أساس سنوي، خلال أول خمسة أشهر من العام الحالي. وحسب مسح للأناضول، استنادا إلى بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية (حكومية)، بلغ فائض الميزان التجاري 35.4 مليار دولار.

وكان فائض الميزان التجاري للسعودية بلغ خلال الفترة المناظرة من 2020، نحو 16.8 مليار دولار.

يأتي ارتفاع الفائض، نتيجة تضرر تجارة المملكة الخارجية خلال الفترة المقابلة من 2020، بفعل انهيار أسعار النفط، وتأثر سلاسل الإمدادات وتراجع الطلب العالمي على الاستهلاك، نتيجة تفشي جائحة كورونا.

وارتفعت قيمة الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية)، بنسبة 36.8 بالمئة، إلى 97.7 مليار دولار، فيما ارتفعت الواردات 14.1 بالمئة، إلى 62.3 مليار دولار.

وصعدت قيمة الصادرات «النفطية» للسعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، خلال الفترة المذكورة بنسبة 36.6 بالمئة، إلى 70.5 مليار دولار.

وتضررت أسعار النفط بشكل كبير خلال العام الماضي نتيجة لتداعيات تفشي فيروس «كورونا» على الطلب العالمي على الخام، الذي يُعد مصدر الدخل الرئيس للسعودية، إلا أنها تعافت بعد ذلك متجاوزة 70 دولارا حاليا، من 15 دولارا في أبريل 2020.

«فيتش» تعدل نظرة أرامكو إلى «مستقرة»

عدلت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نظرتها المستقبلية لشركة أرامكو السعودية، أكبر شركة نفط في العالم، إلى «مستقرة» من «سلبية»، فيما أكدت على تصنيف الشركة طويل المدى عند «A» وتعني درجة ثقة عالية.

وقالت الوكالة في تقرير أصدرته، إن مراجعة النظرة المستقبلية للشركة، جاء بعد إجراء مماثل للسعودية، المساهم الأكبر فيها، والمصنفة عند (A / Stable)، نتيجة الروابط الوثيقة بين الشركة والحكومة.

وأرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط في العالم، وشركة النفط الوطنية في السعودية؛ ويتميز ملفها التجاري بالإنتاج على نطاق واسع، والاحتياطيات الهائلة، وانخفاض تكاليف الإنتاج. وتراجع إنتاج أرامكو النفطي في 2020 بنسبة 7 بالمئة على خلفية قرار لتحالف «أوبك+» بخفض إنتاج النفط اعتبارا من مايو 2020. وتوقعت الوكالة انتعاش الإنتاج بشكل تدريجي خلال العامين الجاري والمقبل، «ومع ذلك، فقد استفادت الشركة من استقرار أسعار النفط» بعد تراجعها لمتوسط 15 دولارا للبرميل في أبريل 2020 إلى 74 دولارا حاليا.

وقالت إن ملف أعمال أرامكو السعودية قوي للغاية؛ «حيث إن تكاليف الإنتاج بلغت 3 دولارات لكل برميل نفط في 2020، أقل بكثير من تكاليف الشركات العالمية المتكاملة، وهي ميزة كبيرة في أوقات تقلب أسعار النفط».

اليمن: غرفة تجارة عدن ترفض رفع «الدولار الجمركي»

أعلنت الغرفة التجارية والصناعية في عدن، رفضها قرار الحكومة اليمنية رفع سعر الدولار لأغراض احتساب الجمارك على السلع المستوردة (الدولار الجمركي) بنسبة 100 بالمئة.

وقالت الغرفة في بيان أوردته منصة «المشاهد» الإخبارية اليمنية، إن رفع سعر صرف الدولار الخاص بالجمارك في عدن من 250 إلى 500 ريال «سيؤدي بشكل مباشر إلى مجاعة بين المواطنين، ويضر بشدة بحركة التجارة».

والاثنين، قررت الحكومة المعترف بها دوليا، رفع سعر الدولار الجمركي لمختلف السلع المستوردة، باستثناء سلع أساسية مثل الدقيق والسكر وزيت الطهي والوقود والقمح والأرز والحليب والأدوية.

وقالت غرفة تجارة عدن في بيانها، إن «القرار سيؤدي إلى اختلالات في تدفق المواد الغذائية ويوسع نطاق الجوع، في ظل الظروف المعيشية الحالية، وانهيار العملة الوطنية وضعف مداخيل المواطنين وزيادة الفقر».

وحذرت الغرفة من أن القرار «سينتج عنه استيراد بضائع أقل جودة، وارتفاع في أسعار المواد المستوردة بحوالي الضعف، وتوسع عمليات التهريب وابتعاد التجار عن ميناء عدن، وبالتالي ينسف ما تبقى من إيرادات الدولة من الجمارك». ودعت الغرفة رئيس الحكومة معين عبد الملك، إلى إلغاء القرار «بشكل عاجل ودون تأخير»، كما دعت التجار إلى «تجميد فتح أية استمارات تخليص جمركي إلى حين حل هذا الإشكال الخطير».

وتدير الحكومة اليمنية المدعومة من تحالف تقوده السعودية ميناء عدن، ثاني أكبر موانئ البلاد بعد ميناء الحديدة (جنوب غرب)، الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي المدعومة من إيران.

وسعر الدولار الجمركي عند 250 ريالا معمول به منذ سبع سنوات، ورغم قرار الحكومة رفعه إلى 500، إلا أنه يبقى بعيدا عن 990 ريالا السعر الحالي للدولار في مناطق سيطرة الحكومة.

في حين يصرف الدولار في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين شمالي البلاد بنحو 600 ريال.

«النقد الدولي» يبقي على توقعات النمو العالمي عند 6 بالمئة في 2021

أبقى صندوق النقد الدولي، على توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي عند 6 بالمئة للعام 2021، و4.9 بالمئة للعام 2022، دون تغيير عن التوقعات السابقة.

وقال الصندوق في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الفصلي، إنه خفض توقعات النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لعام 2021 إلى 6.3 بالمئة من 6.7 بالمئة في تقرير أبريل، ولا سيما اقتصادات آسيا الصاعدة.

في المقابل، رفع الصندوق التنبؤات للاقتصادات المتقدمة إلى 5.6 بالمئة في 2021 مقارنة مع 5.1 بالمئة في تقرير أبريل؛ وذكر أن هذه التعديلات تعكس تطورات الجائحة والتغيرات في الدعم الذي توفره السياسات.

ويرجع رفع التوقعات بمقدار 0.5 نقطة مئوية للعام الجاري، في جانب كبير منه، إلى رفع التنبؤات للاقتصادات المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة، انعكاسا للتشريع المنتظر بشأن تقديم دعم مالي إضافي في النصف الثاني من 2021.

وتابع التقرير: «أصبح الحصول على اللقاح هو الصدع الرئيسي الذي يقسم التعافي العالمي إلى كتلتين، الأولى تلك التي يمكنها التطلع إلى استمرار عودة النشاط الطبيعي في أواخر هذا العام معظم الاقتصادات المتقدمة».

أما الكتلة الثانية، فهي التي ستظل تواجه طفرة إصابات جديدة وخسائر متزايدة في الأرواح بسبب كورونا.

وأفاد الصندوق بأن التعافي غير مؤكد، «حتى في البلدان التي تسجل حاليا مستويات متدنية للغاية من الإصابة بالعدوى، ما دام الفيروس آخذ في الانتشار في بلدان أخرى».

ووفق التقرير، يرجع معظم الضغوط التضخمية مؤخرا، إلى التطورات غير العادية المرتبطة بالجائحة وأوجه عدم الاتساق العابرة بين العرض والطلب.

ويتوقع الصندوق، عودة التضخم في معظم البلدان إلى مستويات ما قبل الجائحة في 2022، متى استنفدت الاضطرابات تأثيرها على الأسعار، رغم استمرار المستوى المرتفع من عدم اليقين.

ورجح الصندوق أيضا ارتفاع معدلات التضخم في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يرجع جزئيا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

«المركزي» العراقي: واشنطن تعهدت بحماية أموالنا المودعة في الخارج

قال البنك المركزي العراقي، إن الجهات القانونية في الولايات المتحدة، تعهّدت بمواصلة حماية الأموال العراقية المودعة في بنوكها وبنوك الدول الأخرى، بالتزامن مع قرب استكمال تسديد البلاد جميع الديون المترتبة عليها قبل عام 2003.

وأضاف البنك المركزي في بيان، أن «الجهات القانونية الأمريكية أكدت للبنك المركزي العراقي بأن جميع احتياطاته وأمواله محصنة، ولا يمكن لأي جهة الحجز عليها، وأنهم سيدافعون عن حصانتها لدى بقية الدول».

وفي 1991، تشكلت لجنة أممية للتعويضات، ألزمت بغداد بدفع 52.4 مليار دولار تعويضات للأفراد والشركات والمنظمات الحكومية وغيرها، ممن تكبد خسائر ناجمة مباشرة عن غزو واحتلال الكويت.

بينما أعلنت بغداد مؤخرا أنها عازمة على سداد الديون المستحقة عليها قبل عام 2003، ما قد يفتح الباب أمام أية ثغرات دولية برفع الحصانة على ودائع المركزي العراقي.

وبحسب البيان: «العراق سيستكمل خلال الفترة القريبة دفع كامل التعويضات والفوائد عليه ما قبل عام 2003، وبذلك سيؤدي إلى رفع الحصانة الدولية عن أمواله في الخارج، وستكون عرضة للحجز عليها من بعض الدائنين».

واستحقت ديون على العراق قبل حرب عام 2003، لصالح بلدان مثل الكويت، ونادي باريس (مجموعة من الدول الدائنة)، إلى جانب ديون ثنائية مع دول وشركات، لم تسدد وتراكمت فوائدها حتى اليوم.

وكانت شركات أجنبية، تقدمت بشكاوى لتحصيل تعويضات مالية تقدر بملايين الدولارات لتعطل أنشطتهم في البلاد أو ديون مستحقة لصالحها على الحكومة آنذاك، وفق مسؤولين عراقيين، تعود إلى فترة ما قبل 2003.

لكن السلطات العراقية، تقول أن تلك التعويضات ليس لها أساس قانوني، ولم يتم البت بها.

وتابع: «الجهات القانونية الأمريكية، أكدت أن الأموال احتياطيات البنك المركزي العراقي ستبقى محمية بموجب القوانين المتبعة في الولايات المتحدة». دفع العراق حتى الآن نحو 50 مليار دولار وفقا للأمم المتحدة.

عجز ميزان تجارة الأردن يصعد 30.4 بالمئة حتى مايو

ارتفع عجز الميزان التجاري الأردني (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، بنسبة 30.4 بالمئة على أساس سنوي.

وقالت دائرة الإحصاءات العامة (حكومية)، إن عجز التجارة الخارجية زاد إلى 3.2 مليارات دينار (4.5 مليارات دولار) بنهاية مايو الماضي، من 2.4 مليار دينار (3.4 مليارات دولار) على أساس سنوي.

يأتي ارتفاع العجز، نتيجة هبوط الاستهلاك المحلي خلال فترات الإغلاق والحظر الشامل العام الماضي، وتراجع النشاط الاقتصادي منذ بدء تأثير أزمة فيروس كورونا على البلاد، فضلا عن تراجع الأسعار عالميا خلال الفترة المذكورة.

وارتفعت قيمة الصادرات الكلية للمملكة بنسبة 19.1 بالمئة إلى 2.3 مليار دينار (3.2 مليارات دولار)، حتى نهاية مايو.

في المقابل، صعدت قيمة الواردات بنسبة 25.3 بالمئة على أساس سنوي، إلى 5.5 مليارات دينار (7.7 مليارات دولار) حتى نهاية مايو.